

Distr.: General
20 August 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييما لفترة رئاسة بلغاريا لمجلس الأمن في أثناء أيلول/سبتمبر
٢٠٠٢ (انظر المرفق). وقد تمت مناقشة مضمون هذا التقييم مع أعضاء مجلس الأمن
الآخرين.

وأكون ممتنا لو أمكن إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) ستيفان تافروف

السفير،
الممثل الدائم



مرفق للرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة بلغاريا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)

المقدمة

صادفت رئاسة بلغاريا لمجلس الأمن فترة كان فيها جدول اجتماعات الأمم المتحدة مشحونا، بما أن شهر أيلول/سبتمبر هو الشهر الذي يتم فيه افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة وانعقاد المناقشة العامة، والذي تكون فيه الدول الأعضاء ممثلة على أعلى مستوى. ففي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان برنامج مجلس الأمن مشحونا، ونظر المجلس في عدد من المسائل الهامة.

وعقد المجلس خلال الشهر ٨ جلسات عامة، وجلستين مغلقتين، وجلستين مع البلدان المساهمة بقوات، واجتمع أعضاء المجلس ١٦ مرة لعقد مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس ٣ قرارات، وبياناً رئاسياً واحداً، وتم منح الرئيس الإذن ٨ مرات بالإدلاء ببيانات إلى الصحافة بالنيابة عن أعضاء المجلس.

ومن المسائل الرئيسية التي تم التركيز عليها في أثناء هذا الشهر الاجتماع الرفيع المستوى، الذي انعقد في ١١ أيلول/سبتمبر، برئاسة رئيس بلغاريا، جورجي بارفانوف، بشأن الذكرى السنوية لأعمال الإرهاب الدولي التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتم أيضاً إحياء ذكرى ضحايا هذه الأعمال الإرهابية.

وترأس وزير خارجية بلغاريا، سولومون باسي، اجتماعات المجلس عن الحالة في كوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أفريقيا

بوروندي

عقد مجلس الأمن في ١٧ أيلول/سبتمبر جلسة مغلقة للنظر في الحالة في بوروندي. واشترك في المناقشة تيرينس سينونغوروزا وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي، وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وأطلع الوزير المجلس على آخر التطورات في البلد.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ لاستمرار الأعمال القتالية في بوروندي، من جراء رفض مجموعة المتمردين التفاوض.

وأعرب المجلس في بيان قصير عن شجبه لاستمرار النزاع، وأدان المذابح المرتكبة في منطقة غيتيغا. وكرر المجلس تأكيد دعمه الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها نائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما ورئيس غابون، عمر بونغو، وجهود جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل وضع حد للقتال. وناشد أعضاء المجلس المتمردين اغتنام الفرصة للتوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات، في إطار عملية أروشا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اجتمع المجلس في ٦ أيلول/سبتمبر لعقد مشاورات غير رسمية من أجل النظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وناقش أعضاء المجلس إمكانية تنظيم اجتماع رفيع المستوى للمجلس، مكرسا للحالة في ذلك البلد، بمشاركة رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ووزير خارجية جنوب أفريقيا. وقرر المجلس عقد هذا الاجتماع في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، واتفق على الشكل الذي سيأخذه الاجتماع.

واجتمع المجلس في ١٣ أيلول/سبتمبر في جلسة مغلقة، برئاسة وزير خارجية بلغاريا، للنظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشارك في الجلسة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، ورئيس رواندا، بول كاغامي، ووزير خارجية جنوب أفريقيا، نكوسازانا دلاميني زوما. واشترك في الجلسة أيضا الأمين العام.

واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها الأمين العام ورئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ووزير خارجية جنوب أفريقيا، ووزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والكاميرون وغينيا وموريشيوس. وأدلى رئيس المجلس بملاحظات ختامية.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للأطراف الموقعة على اتفاق بريتوريا للسلام. وأثنا على سلطات جمهورية جنوب أفريقيا لتسهيلها اتفاق السلام.

ورحب أعضاء المجلس بالالتزامات التي قدمها أمام المجلس رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فيما يتعلق بقيام القوات المسلحة الرواندية وإنتر هامواي بترع سلاحها طوعا، وتسريحها، وعودتها إلى الوطن، وإعادة توطينها واندماجها، وفيما يتعلق بانسحاب جميع القوات الرواندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشجع أعضاء المجلس الأطراف على المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام، وشددوا على أهمية تحقيق تقدم مبكر لبناء

الثقة بين الطرفين. وأكد أعضاء المجلس أنهم يعتزمون، استناداً إلى ما أبداه الطرفان من استعداد، وإلى توصيات الأمين العام الواردة في أحدث تقرير قدمه، اتخاذ القرارات الضرورية لاستعراض ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تسهيل تنفيذ اتفاق السلام على الطرفين، ودعمًا للاتفاقات التي تم التوصل إليها والمبادرات الجارية للتوصل إلى ترتيب سلمي شامل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى مقياس أكبر في منطقة البحيرات الكبرى. ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق الذي تم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا حول انسحاب القوات الأوغندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون بين البلدين وتطبيع علاقتهما. ورحب المجلس بالتزام الأطراف الكونغولية بتحقيق اتفاق شامل حول المرحلة الانتقالية السياسية. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، مصطفى نياسي. وأعادوا تأكيد دعمهم الكامل للممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجميع أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعقد المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر مشاورات غير رسمية حول تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدلى الرئيس، بعد المشاورات، ببيان إلى الصحافة رحّب فيه المجلس بالتدابير التي أعلنت عنها أنغولا وأوغندا ورواندا وزمبابوي لسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشجع الدول المعنية على مواصلة هذا المسلك، وأكد على ضرورة أن يكون هذا الانسحاب شفافاً وأن تستطيع بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تتحقق منه. ورحب أعضاء المجلس بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للمضي قدماً في تسوية مسألة الجماعات المسلحة، لا سيما حظر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وناشد المجلس الأطراف أن تضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان في شرق البلد. وأحاط المجلس علماً بالتقرير المقدم عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو وأبدى عزمه على دراسة الطرق الكفيلة بأن تقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة دعمها للأطراف في تنفيذ اتفاقي بريتوريا ولواندا.

إثيوبيا وإريتريا

في أعقاب المشاورات غير رسمية في ٦ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن، جلسة مفتوحة للنظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. واعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٤٣٤ (٢٠٠٢) الذي تم بموجبه تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ بدون تغيير في عدد القوات والمراقبين العسكريين.

ليبريا

أطلع الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولىاميني كالوما، المجلس، في مشاورات غير رسمية في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على آخر التطورات في ليبريا. وبعد المشاورات غير الرسمية، أدلى الرئيس ببيان للصحافة حث المجلس فيه رؤساء بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة على مواصلة الاجتماع. بموجب عملية الرباط، لمناقشة موضوع تعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية. وأحاط أعضاء المجلس علما بمؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال المعقود في ليبريا وحثوا الأطراف الليبرية على وقف جميع الأعمال القتالية على الفور، واللجوء إلى الحوار لتسوية النزاع بالوسائل السلمية، والعمل مع المجتمع الدولي لإيجاد الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة في عام ٢٠٠٣.

ورحب المجلس بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لغرب أفريقيا، أحمدو ولد عبد الله والرئيس الجديد لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا، وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلونها للعمل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، تعزيزا للمصالحة الوطنية في ليبريا وفي المنطقة دون الإقليمية.

سيراليون

قام أعضاء المجلس في مشاورات غير رسمية عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر بالنظر في الحالة في سيراليون، والتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأشار أعضاء المجلس في بيان للصحافة أصدره الرئيس بعد المشاورات إلى التحديات الجارية التي يواجهها دعم السلام والاستقرار في سيراليون، لا سيما تعزيز قطاع الأمن. واتفقوا على أنه يجب على حكومة سيراليون والمجتمع الدولي اغتنام الفرصة التي تتيحها المظلة الأمنية التي توفرها بعثة الأمم المتحدة لكي يتم تحقيق تقدم في هذه المجالات. وأحاط أعضاء المجلس علما باقتراحات الأمين العام الداعية إلى إحداث تعديلات في حجم وتشكيل بعثة الأمم المتحدة، وأعربوا عن عزمهم على الرد على هذه الاقتراحات في قرار يجدد ولاية البعثة. وناشد أعضاء المجلس المجتمع المانح لكي يواصل تقديم المساعدة المالية لسيراليون.

واعتمد مجلس الأمن، في جلسة علنية عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢) الذي مددت بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر تبدأ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وحث أيضا المجلس البعثة من ذلك القرار على استكمال المرحلتين الأوليين من خطة الأمين العام فيما يتعلق بتعديل حجم وتشكيل ونشر البعثة مع تحسن حالة الأمن وزيادة قدرة قطاع الأمن الوطني. وحث أيضا المجلس البعثة على التفاوض على ترتيبات

لدعم المحكمة الخاصة لسيراليون وشجع البعثة على مواصلة تقديم الدعم للعودة الطوعية للاجئين والنازحين.

الصومال

عقد أعضاء المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر مشاورات غير رسمية للاستماع إلى إحاطة عن الحالة في الصومال قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وفي بيان متفق عليه أدلى به الرئيس للصحافة أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم الموحد والقوي لعملية المصالحة في الصومال، التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وحث أعضاء المجلس بشدة الأطراف، بما في ذلك ممثلو المناطق المختلفة، وفقا للإطار الذي حددته الهيئة الحكومية الدولية، على المشاركة على نحو بنّاء في المؤتمر المقرر أن يبدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في إيلدوريت بكينيا.

وأكد أعضاء المجلس أيضا على ضرورة السماح للأفراد الذين يقدمون المعونة الإنسانية بالتنقل لكي يستطيعوا تقديم المساعدة إلى الأشخاص الذين بحاجة إليها.

آسيا

أفغانستان

أطلع الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، في جلسة علنية معقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر، مجلس الأمن على الحالة في البلد. وأبرز السيد الإبراهيمي في عرضه الأمن والانتعاش بوصفهما أكثر التحديات التي تواجه الشعب الأفغاني إلحاحا. وحذر بأنه إذا أخفق المجتمع الدولي في التصدي لهذه التحديات فإن الانقسات ستصبح راسخة وسيؤدي ذلك إلى ظهور التطرف، وهذا من شأنه أن يزيد خطر رجوع البلد إلى حالة من الاضطراب والعنف. وناشد المجتمع الدولي على تقديم دعم ملتزم ومستديم وسخي. وفيما يتعلق بالأمن، ذكر الممثل الخاص الأعضاء بانتشار الصراعات المحلية والعنف المحلي، وأشار إلى التطورات الإيجابية التي تحققت مؤخرا في هذين المجالين.

وبعد الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية وتبادلوا الآراء حول الحالة في أفغانستان بصورة عامة، وحول الطرق الكفيلة بمواصلة مساعدة السلطات الأفغانية على احتواء حالة عدم الاستقرار، وتحسين الحالة الإنسانية، وإنعاش البلد من حالة الصراع والدمار التي عانى منها لمدة ٢٤ عاما.

واتفق أعضاء المجلس على نص البيان الذي سيقدم إلى الصحافة، والذي أثنوا فيه على السلطة المركزية الانتقالية الأفغانية، وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في

أفغانستان، وعلى القوات المسلحة الأفغانية وقوات الشرطة الأفغانية، وعلى القوات الدولية للمساعدة الأمنية وعلى قوات التحالف لبذلها جهودا تكميلية لزيادة تحسين الأمن في كابول وفي كل أنحاء البلد. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل للسلطة المركزية الانتقالية لكي تسرع، بمساعدة المجتمع الدولي، في عملية إعادة بناء أفغانستان، والمضي قدما في العملية السياسية، وفقا لاتفاق بون. وأعاد الأعضاء تأكيد دعمهم الكامل للدور التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان، وللجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، من أجل إنجاز مهمته.

العراق

عقد مجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر مشاورات مغلقة لمناقشة التقرير الفصلي العاشر للأمين العام عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢. وأطلع الرئيس التنفيذي للجنة، هانز بليكس، المجلس على اجتماعاته في فيينا مع وفد من المسؤولين العراقيين حول الترتيبات التقنية اللازم اتخاذها لاستئناف عملية التفتيش في العراق. وقدم الدكتور بليكس معلومات عن أنشطة اللجنة فيما يتعلق باستعراضها العقود بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (٢٠٠٢).

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أطلع الرئيس التنفيذي المجلس على استعداد اللجنة لاستئناف عمليات التفتيش في العراق ردا على الدعوة الموجهة من حكومة العراق، في الرسالة المؤرخة ١٦ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢ التي وجهها وزير خارجية العراق إلى الأمين العام. واقترح الرئيس التنفيذي على المجلس جدولا بالخطوات اللازم اتخاذها من أجل تنفيذ الطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بعملية التفتيش.

واجتمع المجلس في ٢٥ أيلول/سبتمبر لعقد مشاورات مغلقة فاستمع إلى تقرير شفوي عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء امتثالا للقرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢). وقدم المدير التنفيذي للبرنامج، بينون سيفان، عرضا موجزا لأنشطة البرنامج في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الشرق الأوسط

أطلع منسق الأمم المتحدة الخاص لعمليات السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد تيري رود - لارسن، مجلس الأمن، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، في جلسة علنية، على الحالة في الشرق الأوسط. وأكد المنسق الخاص على العمل المكثف الذي يبذله أعضاء اللجنة الرباعية لوضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق من أجل التوصل إلى تسوية

عادلة وسلمية للأزمة في الشرق الأوسط. وأبلغ المجلس أن أعضاء اللجنة الرباعية عقدوا ثلاثة اجتماعات في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بما في ذلك اجتماع واحد مع خمسة وزراء خارجية عرب واجتماع واحد مع ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين. وركزت الاجتماعات على الحالة الإنسانية، والمسائل الأمنية، والإصلاحات المؤسسية، والعملية السياسية.

وعقد المجلس بعد جلسة الإحاطة مشاورات مغلقة. واتفق أعضاء المجلس على بيان يقدمه الرئيس إلى الصحافة يدعم فيه المجلس بيان اللجنة الرباعية الصادر في نيويورك في ١٧ أيلول/سبتمبر، وأعربوا فيه عن تقديرهم لمشاركة وزراء خارجية مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، بصفتهم ممثلين للجنة المتابعة، التي تتبع جامعة الدول العربية. وأكد البيان دعم أعضاء مجلس الأمن الكامل للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية وناشدوا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الدول في المنطقة التعاون مع هذه الجهود. وشدد أعضاء المجلس على أهمية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى جميع قرارات المجلس ذات الصلة بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، واختصاصات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وعقد المجلس في ٢٣ أيلول/سبتمبر جلسة علنية للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وطلب عقد الاجتماع، في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، المراقب الدائم لفلسطين بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وبصفته الرئيس الحالي للمجموعة العربية. وقد طلبت المجموعة العربية في هذه الرسالة إلى المجلس أن ينظر في اعتماد التدابير الفورية اللازمة لوضع حد للحالة المأسوية الراهنة ولتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وفي رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، دعم الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية هذا الطلب.

واستمع المجلس في مناقشة دارت طيلة اليوم إلى ٤٥ متكلماً عن الحالة في الشرق الأوسط في ضوء الاندلاع الأخير للعنف.

واعتمد مجلس الأمن، بعد عملية مشاورات مكثفة تمت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي قدمته أيرلندا وبلغاريا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) عن التصويت.

أوروبا

كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية*

بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو

عقد مجلس الأمن جلسة علنية في ٥ أيلول/سبتمبر عن الحالة في كوسوفو. وترأس الجلسة وزير خارجية بلغاريا. واستمع المجلس إلى إحاطة عن آخر التطورات في كوسوفو قدمها هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة، خلال الفترة التي تلت آخر إحاطة عن التطورات في كوسوفو، واصلت بذل الجهود لإرساء سيادة القانون ومضت قدما في التحضيرات اللازمة لإجراء الانتخابات البلدية التي كان من المقرر عقدها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وواصلت البعثة أيضا العمل بنشاط لإيجاد ظروف ملائمة تسمح بعودة الأقليات. وفي مجالات أخرى، واصلت بعثة الأمم المتحدة المناقشات مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة حول مسائل الحدود ونقاط العبور. وفيما يتعلق بحالة الطاقة، أفاد الأمين العام المساعد بتعيين خبير دولي للإشراف على إصلاح محطة أوبيليك للطاقة. وأكد في نفس الوقت أن كوسوفو لا تزال تواجه نقصا شديدا في الطاقة وناشد الجهات المانحة المساعدة في هذا المجال. وأشار أيضا إلى أن مؤسسات الحم الذاتي المؤقتة في كوسوفو لا تزال تواجه تحديات هائلة في مختلف المجالات وناشد هذه المؤسسات أن تواصل مشاركتها مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي لهذه التحديات. وبعد الإحاطة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس، وكذلك وفود يوغوسلافيا وأوكرانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليها. وأعرب جميع المتكلمين عن دعمهم للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة من أجل التشجيع على سيادة القانون في كوسوفو. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء الحالة الأمنية في كوسوفو، وأكدت أن انعدام الأمن قد يعوق الانتخابات البلدية المقبلة، وقد يؤخر عودة اللاجئين. وتم تشجيع بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو على اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة الرامية إلى احتواء الجريمة المنظمة وأعمال العنف.

المسائل الأخرى

الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن بشأن الذكرى السنوية الأولى لأحداث

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: أعمال الإرهاب الدولي

عقد مجلس الأمن في ١١ أيلول/سبتمبر اجتماعا رفيع المستوى لإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وترأس الاجتماع رئيس بلغاريا، جورجى بارفانوف.

* اعتبارا من ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تغير اسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليصبح صربيا والجبل الأسود.

واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما الأمين العام، وكولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة.

وبالنيابة عن المجلس، تلا الرئيس بياناً رئاسياً اعتمده بالإجماع جميع أعضاء المجلس (انظر S/PRST/2002/25).

وبعد بيان الرئيس، التزم المجلس بدقيقة صمت.

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

نظر أعضاء المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر في جلسة علنية في مسودة التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عن الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتلقى المجلس إحاطة عن التقرير قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي أشار إلى أن المسودة قد أعدتها الأمانة تمثيلاً مع الشكل المنقح الذي اتفق عليه المجلس في عام ٢٠٠٢. وذكر أن هذا الشكل هو بمثابة دليل موجز لأنشطة المجلس. وأشار إلى مقدمة التقرير التي تتضمن موجزاً تحليلياً لأنشطة المجلس، واعتبر ذلك تحسناً ينطوي على أهمية خاصة.

وعرض ممثل سنغافورة في ملاحظة تفسيرية قائمة التحسينات التي أدخلت على تقرير المجلس. ولاحظ أعضاء المجلس أن التقرير قد تحسن تحسناً كبيراً وأنه قد أصبح أكثر اتساقاً بالطابع التحليلي. وأشاروا إلى أنه يمكن مع ذلك إدخال مزيد من التحسينات.

وتم بدون تصويت اعتماد التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

اجتماعات مجلس الأمن بالبلدان المساهمة بقوات

عقد مجلس الأمن جلستين مع البلدان المساهمة بقوات خلال فترة الرئاسة البلغارية.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عملاً بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأصدر المجلس في كلتا الحالتين بلاغاً رسمياً.